فقد ورد في التفسير « يؤكد الاردن ايمانه المطلق بالمبادىء التالية وحرصه عليها : صون سيادة الدولة وامنها ونظامها وسلامة الوطن والمواطن ، وصون حرية العمل الفدائي والحفاظ على كرامته، ذلك العمل المنطلق من الحق المقدس للشعب في مقاومة الاحتلال للارض الفلسطينية والعربية ومقاومة الظلم والعدوان ، وان المملكة الاردنية الهاشمية انطلاقا من ايمانها المطلق بالمبادىء المذكورة ، **قبلت والتزمت** باتفاقية القاهرة وعمان » .

ب ـ ركز التفسير على ان « جلالة الحسين والحكم الاردني ، الممثلان لكافة المواطنين الاردنيين في الضفتين الشرقية والغربية » ، والهدف الحقيقي لهذا البند انتزاع اعتراف بعدم أحقية حركة المقاومة الفلسطينية بتمثيل شعبها ، والتنصل بالتالي مما ورد بصراحة حولها في اتفاقيات القاهرة وعمان .

ج ـ اكد التفسير الاردني في البند الاخير قائلا : « تخضع التفاصيل هذه ، لاعتبارات فنية وعسكرية وامنية من خلال الترتيبات العسكرية لعمليات الجبهات وبالتنسيق الكامل معها » . وهذا يعني، ولكن بصياغة ملتوية ، الاصرار على عقد اتفاق جديد ، يكون بديلا لاتفاقات القاهرة وعمان . وحتى ضمن الاتفاق الجديد الذي يقترحه يريد ان يفرض اشرافه على تواجد العمل الفدائي في الاردن تحت ستار الشعار القديم المطالب « بالتنسيق » .

٣ ـ الموقف الفلسطيني : مر الموقف الفلسطيني ازاء الاردن في مرحلتين تمثلت المرحلة الاولى في الموقف الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في اواخر تموز بعد انتهاء معركة جرش ، والذي عبر عن نفسه في المذكرة التي اعدتها ، وحملتها عدة وفود الى أكثر من عاصمة عربية ، وتنطلق هذه المذكرة من القناعة بأن التعايش بين المقاومة والنظام الاردني اصبح قضية مستحيلة ، ولذلك تضمنت المذكرة مطالبة الحكومات العربية بالعمل على طرد الاردن من الجامعة العربية ، تطبيقا لما ورد في اتفاقية القاهرة بتنفيذ عقوبات ضد الطرف الذي يخل بتنفيذها ، كما تضمنت مطالبة الحكومات العربية بالاعتراف باللجنة التنفيذية كممثل وحيد لشعب فلسطين ، واعتبار الحكم القائم في الاردن متناقضا مع استمرار كفاح الشعب الفلسطيني ومطامح الامة العربية . أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بتغير سريع في الموقف عادت فيه حركة المقاومة الى قبول مبدأ الوساطة ، وقبول ورقة العمل المصرية ـ السعودية ، مع تفسير لها تسلمه الوسيطان أثناء تواجدهما في دمشق في ١٤ آب ، وهو تفسير يرتكز على التمسك بكافة نصوص اتفاقية القاهرة وعمان ، مع طلب ضمانات عربية تكفل التنفيذ، وتكفل «عدم تكرار الهجمات العسكرية للسلطة الاردنية على مواقع الفدائيين ومخيمات العائدين ، واعتبار وجود قوات عربية مشتركة في الاردن احدى الضمانات اللازمة لذلك » .

أثناء المرحلة الاولى توفر انسجام كامل بين كافة الفصائل الفدائية ، حيث تمت الموافقة على المذكرة التي حملتها الوفود الى العواصم العربية بالاجماع ، أما في المرحلة الثانية فقد برز خلاف فلسطيني حاد ، لم يتركز حول ورقة العمل ، ولا حول التفسير الفلسطيني لها ، بل تركز حول مبدأ الوساطة نفسه ، وانطلقت الاشارة الاولى لهذا الخلاف حين أعلنت الجبهة الديمقراطية في ١٥ اب تعليقا على ما نقلته الصحف عن موافقة السيد ياسر عرفات على ورقة العمل « ان اللجنة التنفيذية لم تجتمع لمناقشة موضوع الوساطة ، ولا ندري مدى صحة الموافقة المنسوبة للاخ ياسر عرفات » وانطلقت الاشارة الثانية حين اصدرت الجبهة الشعبية بيانا في ١٨ آب قالت فيه « اننا نؤكد من جديد ، رفض كل انواع الوساطة مع هذا النظام وايا كان مصدرها ونصر على التأكيد بأن هذا النظام يشكل عقبة أساسية في طريقنا لتحرير فلسطين لا بد وان نتوجه بكل قوانا لتحطيمها وازالتها » . اما الفريق الذي كان ميالا منذ البداية للموافقة على الوساطة (فتح ـ الصاعقة) ، فقد قام اثناء ذلك وبقرار من اللجنة التنفيذية بنشاط سياسي لعرض وجهة النظر الفلسطينية وكسب التأييد لها ، قبل أن يقدم موافقته النهائية على الاشتراك في الوساطة ، وكانت وجهة النظر هذه تريد التأكد من نقطتين : اولا ان المفاوضات سوف تنطلق من التسليم المبدأي باتفاقات القاهرة وعمان. ثانيا : نوع الضمانات العربية التي ستقدم حتى يصبح بالامكان التأكد من استعداد النظام الاردني لتنفيذ ما يتم التوصل اليه في مؤتمر جدة . وتنفيذا لذلك سافر وفد من اللجنة التنفيذية (خالد الحسن وزهير محسن) الى القاهرة في ٢٨ آب « بناء على استدعاء عاجل » وانتقلا بعد ذلك الى جدة حيث